دراسات السيد يعقوب بكر
في ضوء المنهج التاريخي المقارن

خليل عبد سالم الرفوع

كلية الآداب/ جامعة مؤتة

Yacoub' s Bakr Studies In the Light of the Historical Contrastive Approach

ABSTRACT

Arab linguists have exerted efforts to study language through carefihl investigation and analysis. Threfore the historical contrastive approach has become a methodological requirement that focuses on studying the linguistic phenomenon that descend from the same origin. These approaches aim at examining the aspects of development that influence the linguistic subject matter both formally (of Form) and semantically. Despite the fact that Arab scholars attempted to study the relationship between Arabic and other languages, Western linguists established this method in the nineteenth century. The historical contrastive approach was adopted by several orientalists among whom was Yacoub Bakr who concentrated on tafring Arabic utterances and both the syntactic and morphological systems of Arabic as hypothesis for his studies. Bakr also tried to locate Arabic among semitic and other languages. He shed some light on some matters using the historical contrastlve approach which enabled him to clarify some controversial syntactic issues. Bakr explained some linguistic points in a way that contradicts the old syntacticians.

Meanwhile, he tried to reconcile the viewpoints of the old syntacticians with the modern ones. He used to heed many of the orientalists' opinions but he sometimes disagreed with them. Bakr made tremendous linguistic efforts through introducing the material compiled in Arabic and semitic dictionaries in order to compare and contrast the different studies conducted.

تاريخ تسلم البحث: 2000/8/13 تاريخ قبول البحث: 2002/3/7

ملخص

لقد نهض العقل اللغوي بدراسة اللغة وتناولها بالنظر والتحليل لاستخلاص النتائج ، وكان الاتجاه نحو الدرس اللغوي المؤسس على المنهج التاريخي المقارن مطلباً منهجياً يركز على بحث الظاهرة اللغوية التي تنتمي إلى أصل واحد ، ويستهدف التأصيل التاريخي والوقوف على جوانب التطور الذي اعتور المادة اللغوية لفظاً ومعنى، وكان للعلماء العرب القدماء محاولات لدراسة الصلات بين العربية وغيرها من اللغات بيد أن هذا المنهج أصّله مجموعة من اللغويين في الغرب في القرن التاسع عشر ، وسار عليه ثُلَّةٌ من المستشرقين والدارسين العرب ومنهم السيد يعقوب بكر الذي استهدفت دراساته تأصيل نتائجها متخذة الألفاظ والنظامين النحوي والصرفي مادة لفرضياتها ، كما حاولت تبين موقع العربية من أخواتها السامية وغيرها، وعالج بعض المسائل في ضوء هذا المنهج ، فقد جلت دراساته بعض المسائل الخلافية بين أهل المذاهب النحوية ، وحاول تفسير بعض المسائل اللغوية مخالفاً آراء النحاة القدماء ، وحاول التوفيق بين القدماء والمحدثين في طائفة من تلك المسائل وكان يستأنس بآراء المستشرقين في كثير منها ولكنه يخالفهم أحياناً ، وتظهر جهوده اللغوية من خلال استقرائه ما في المعاجم العربية والسامية ليقارن بين كثير من الدراسات المختلفة.

تشكل المنهج في الدراساتِ الغربيةِ

لا ريب أن التفكير الإنساني يتميز بالحركة الدائبة ، المتفاعلة مع مظاهر النشاطات التاريخية التي تحتوي الثابت والمتحول من المجهود البشري ، فهو تفكير متطور يسير في بعض المراحل التاريخية وئيداً متأنياً لكنه يتجاوز ذلك البطء والتأني حينما تسعفه التراكمات المعرفية والحضارية بقدر غير قليل من أسباب السرعة المعتمدة على منهجية علمية ذات ائتلافات منطقية ، ولعلّ التفكير اللغوي أحد العلوم الإنسانية التي نضجت بنضوج العقل ، وأول ما يلفت النظر في هذا الموضوع هو ضخامة العمل الذي قام به العقل اللغوي ، وغزارة المادة التي تناولها بالنظر والتحليل والدراسة ، ولعل نقطة التحوّل

الخطيرة في الدراسات اللغوية " هي اكتشاف اللغة السنسكريتية إحدى اللغات الهند أوروبية في نهاية القرن الثامن عشر . فقد كان العلماء قبل ذلك يهتمون بدراسة فقه اللغتين – اللاتينية واليونانية ، ويبحثون في اللغة عموماً، ويقومون كلٌ لغة بالنسبة إلى اللغات الأخرى من جهات متعددة ، كجمال الأسلوب ، والثروة الكلامية ، وضخامة التراث القديم ، ومعظم هذه البحوث فيما وراء الطبيعة ، كما أن الأحكام الذاتية لا الموضوعية تلعب دوراً كبيراً فيها".[1]

وعندما حلَّ القرن التاسع عشر ازدادت جهود اللغويين وتعددت مظاهر نشاطاتهم في الدرس اللغوي، فكتب فريدريك فون شليجل الألماني Friderick Von Schlgel الذي يعد أول من دعا إلى النحو المقارن في كتابه الذي أصدره سنة 1808م بعنوان " عن اللغة والمعرفة عند الهنود" وفي سنة 1816م أصدر فرانز بوب Franz Pop كتابه الذي يحدد ميلاد "فقه اللغة المقارن" بعنوان "عن نظام التصريف في اللغة السنسكريتية مقارنا بكل من اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية " ثم أصدر سنة 1833م كتابه عن النحو المقارن للسنسكريتية والسندية والأرمينية واليونانية واللاتينية والألمانية " ، وقد ظلت كتابات بوب مسيطرة على الدراسة اللغوية في الغرب حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين ظهر كتاب شليخر August Schleicher سنة 1861م " تركيب النحو المقارن في اللغات الهندية الجرمانية".

وفي سنة 1818م نشر العالم الدنمركي راسك كتابه "في أصل اللغة الأيسلندية القديمة" وفي هذا الكتاب عرض راسك لمجموعة اللغات الهندية الأوروبية وحصرها ودرسها، بإتباع أسلوب المقارنة الذي اعتمده الباحثون اللغويون في هذه الفترة ، ثم أصدر العالم الألماني جريم Jucob Grimm كتابين هما "النحو الألماني" وتاريخ اللغة الألمانية " ويعد الكتاب الأول مرحلة واضحة نحو "النحو التاريخي" ، وقرر في الكتاب الثاني أن تطور الحركات في الألمانية نتيجة لتطور الدلالة.

وقد كتب ماكس مولر Max Mular سنة 1861م محاضرات في علم اللغة ، كما كتب Whitney الأمريكي كتابين في الموضوع نفسه هما "اللغة ودراستها " و "حياة اللغة وتطورها " [2] وقد جنح لاتباع مذهب دارون في التطور[3]، فقد كان لأعمال بوب وراسك وجريم تأثير كبير فيمن خلفهم من باحثي الدرس اللغوي في ألمانيا وفي الأقطار الأوروبية الأخرى، واستمرت المدرسة الألمانية تطور " النحو المقارن" و " النحو التاريخي " ودراسة تاريخ الكلمة[4].

ويشير ماريو باي[5] إلى أن علم اللغة المقارن Comparative Linguisticsبمفهوم القرن التاسع عشر يعني تماماً علم اللغة التاريخي ، وذلك في رأيه لأنه يحوي أساساً منهجياً للبحث بوساطته توضع مجموعة من اللغات عادة في أشكالها المؤكدة القديمة ، وبعضها بجانب بعض بقصد الوصول إلى الروابط والعلاقات بينها ، وبالوصول إلى ذلك يمكن فرض صورة اللغة الأم[6] التي تفرعت منها هذه اللغات التي لم تصل إلينا مادتها فعلاً.

ولعل من أبرز ما جاءت به الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر هو الاتجاه نحو الدرس اللغوي المؤسس على المنهج التاريخي بعد أن اكتشفت اللغة السنسكريتية وضبطت علاقاتها مع اللاتينية والإغريقية وغيرها من اللغات القديمة ، واتجهت كثير من الدراسات نحو تاريخ اللغات وإرجاعها إلى أصل واحد تشعبت منه كالهند أوروبية ، ومنذ ذلك الحين عرفت ثلاثة مناهج استحوذت على باحثي الدرس اللغوي وهي : المنهج التاريخي ، وتفرع عنهُ المنهج التاريخي المقارن ، والمنهج الوصفي.

ملامح المنهج

يبدو أن المنهج التاريخي المقارن وثيق الصلة بالمنهج التاريخي الذي شهدته أوروبا في القرن التاسع عشر ، والذي أسهم بتثبيت نظرية تقسيم اللغات إلى مجامع أو عائلات وكل

عائلة تنحدر من أصل واحد ، وحري بالذكر أن اللغة كائن حي " لأنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وهم من الأحياء ، وهي لذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن ، كما يتطور الكائن الحيُّ ويتغير، وهي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموه وتطوره، وهي ظاهرة اجتماعية كما أنها تتطور بتطور هذا المجتمع"[7]، ويضيف أولمان :" أن اللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحايين، فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغير والتطور ، ولكن سرعة الحركة والتغيير فقط هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى ، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة ، فلو قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين متباعدتين لتكشف لنا الأمر عن اختلافات عميقة من شأنها أن تعوق فهم المرحلة السابقة وإدراكها إدراكاً تاماً[8] ولهذا فإن نشأة المنهج التاريخي كانت مطلباً ملحاً في الدرس اللغوي ، باعتباره منهجاً يتميز بفاعلية مستمرة dynamic [9] فهو يدرس اللغة من خلال تغيراتها المختلفة ، وتغير اللغة عبر الزمان والمكان خاصية فطرية في داخل اللغة ، وفي كل اللغات كما أن التغير يحدث في كل الاتجاهات (النماذج الصوتية، والتراكيب الصرفية والنحوية والمفردات) ولكن ليس على مستوى واحد ، ولا وفقاً لنظام معين ثابت، وهذه التغيرات اللغوية تعتمد على مجموعة من العوامل التاريخية فأهمية المنهج التاريخي أن يعرض التغيرات اللغوية[10] ، وتبدو أهمية المنهج التاريخي في أنه يرمي من دراسة اللغة إلى تتبع ظاهرة لغوية سعياً وراء تفسير مقنع ومفيد لما طرأ عليها من تغيرات وتطورات، ورغبة في اكتشاف القوانين التي تحكمها للإفادة من ذلك في تصوّر الوجهة التي تسير إليها الظاهرة اللغوية في المستقبل القريب البعيد[11].

ونلحظ أن المنهج التاريخي منهج حركي غير ساكن ، وأنه يعتمد على المادة المكتوبة سواء ما كان منها مدوناً ومحفوظا في الوثائق التاريخية أو ما كان منها محفوظاً في المكتشفات الأثرية ، بغض النظر عن جانبها المنطوق ، وهو يفيد في الكشف عن البداية

التاريخية لتكون منطلقاً لدراسة اللغة بيد أن المنهج التاريخي يفرض على دارسي الظاهرة اللغوية : إما أن يبدأوا الدراسة من أبعد نقطة يمكن أن يتناولها الحديث ، نزولاً إلى الواقع اللغوي الذي يعيشونه ، وإما أن يبدأوا الدراسة من ملاحظاتهم لهذا الواقع اللغوي صعوداً إلى أبعد نقطة مروراً بكل المراحل التاريخية التي تعرضت خلالها الظاهرة اللغوية لأحداث التغيير[12]. ولعل من المآخذ على هذا المنهج ، أن الوسائل المتاحة له لا تسمح للباحث أنْ يصف بطريقة مستمرة فعلاً منحنى التطور ، وكل ما يستطيعه الباحث هو أن يصف الخطوط العامة والبارزة التي تتحكم في حركة اللغة أو اللهجة ، ثم إن سير تطور اللغات غامض في تفاصيله بالنسبة لنا غالباً، وذلك في المرحلة السابقة ، التي وصلت إلينا منها وثائق لغوية[13]، ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين " أن الاقتصار على تتبع لغة في مجالها الخاص قد يعدُّ خطأ منهجياً في علم اللغة الحديث ، ولذلك كان لابد من دراسة علاقة العربية بأخواتها الساميات (مثلا) بل أخواتها الحاميات الساميات ، فإن فكرة الفصيلة الحامية السامية قد أصبحت من القوة بحيث لا يمكن تجاهلها"[14]. وإذا كان المنهج التاريخي يراقب ويتتبع التطور الدلالي للألفاظ والأساليب البيانية في مجالات اللغة العربية مثلاً ، فإن ما خالط هذه الألفاظ والأساليب من جرّاء احتكاكها باللغات السامية والحامية والهند أوروبية يحتاج الى منهج يتسم بالرؤية الشاملة يسمح ببناء تصور مقنع لتطور الظاهرة اللغوية ومن ثم يسعى نحو ضبطها ، ولذلك تولّد عن المنهج التاريخي منهج يُعنى بذلك الأمر وهو المنهج التاريخي المقارن ، الذي يُعد امتداداً للمنهج التاريخي ويرى عبد الرحمن الحاج صالح " أنه كان منهج الدراسات اللغوية الأوروبية في القرن التاسع عشر ، وكان يهدف – في أصل القصد منه– إلى المقارنة بين اللغات الهندية الأوروبية ، والتشبيه بين اللغات والكائنات الحية ، والتتبع التاريخي الدقيق لقوانين التطور اللغوي وتعليله"[15].

ويتميز هذا المنهج عن المنهج التاريخي أنه يركز على بحث الظاهرة اللغوية في أكثر من

لغة ، ويركز بشكل خاص على بحث الظاهرة في اللغات التي تنتمي إلى أصل واحد ، كاللغات السامية أو الحامية أو الهندية الأوروبية ، ويكون هدفه من ذلك التأصيل التاريخي . كأن يستدّل على قدم الظاهرة بالتماسها في أخواتها أو حداثتها بتفرد اللغة المعنية بها من بين أخواتها بحسب تاريخ حياة تلك اللغة[16]. كما يختلف المنهج التاريخي المقارن عن المنهج التقابلي الذي يعتني أيضا بالموازنة بين اللغات ، أن الأول يوازن بين اللغات بقصد التأصيل والوقوف على جوانب التطور ، والثاني بقصد التعليم ومعرفة المشكلات التي يعاني منها الدارس الذي يرغب في اكتشاف لغة جديدة بأيسر السبل، ولذا فإن المنهج التقابلي قد يعتني عناية بالغة بلغتين ليستا أصلا من أرومة واحده[17].

اللغويون القدماء والمنهج التاريخي المقارن

إن أولّ ما يلفت النظر أن البحث اللغوي عند علماء اللغة العربية القدماء يمتاز بغزارة المادة في هذا الحقل ، وأنه نشأ وتطور ضمن منظومة الحياة العقلية العربية ، ونلحظ أنه كانت لديهم مجموعة من المذاهب والأساليب في الدراسة "ففي الفترات القديمة من الزمن حين أقدم اللغويون العرب على دراسة لغتهم لم تكن هناك مناهج أو طرائق للبحث يمكن مقارنتها بما يجري اليوم في حقل الدراسات اللغوية ، وذلك بالطبع أمر يمكن فهمه وتقبله إذا نظرنا إلى بعد المسافة التاريخية ، وما يعنيه ذلك من انعدام الوسائل التي تعين على وضع خطط محددة واضحة ، وما يعني أيضاً من عدم وصول التفكير الإنساني الى ما وصل إليه الفكر المعاصر من الاستعانة بالكثير من فروع العلم والمعرفة في معالجة قضاياه ومشكلاته"[18]. وقد نتج عن ذلك التفكير مذهبان في الدرس اللغوي أولهما المعياري الذي يعنى بتوجيه أبناء اللغة إلى اتباع قواعد العربية وقوانينها وذلك خوفاً من الوقوع في الأخطاء ، وتحرزاً من مخالفة النظام اللغوي وثوابته الراسخة ، وأما المذهب الآخر فهو ما يمكن أن نطلق عليه المذهب الوصفي فقد درسوا العربية على أساسه ،

وتناولوها عموما تناولاً يقوم على وصف الظاهرة اللغوية دون الاهتمام بالعامل الزمني الذي مس الجوانب المرتبطة بتطور اللغة، وتبيان العلاقة بين العربية وغيرها من اللغات.

ولكننا نجد شذرات سريعة وموجزة في آن واحد تكشف عن معرفة القدماء بوجود صلات بين العربية وغيرها من اللغات كإشارة الخليل بن أحمد إلى " أن الكنعانيين كانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية"[19] ويشير الدكتور رمضان عبد التواب إلى معرفة العلماء العرب القدامى بالصلة بين اللغة العربية وبعض اللغات السامية ، ومن هؤلاء أبو عبيد القاسم ابن سلام (ت224هـ) الذي قارن بين أداة التعريف في العربية والسريانية ، وابن حزم الأندلسي (ت 456هـ) الذي أشار إلى الصلة بين العربية والسريانية والعبرية والحميريّة ، وأبو حيان الأندلسي وله كتاب في الحبشية اسمه " جلاء الغبش عن لسان الحبش"[20].

ويشير الدكتور محمود السعران إلى أنه أثر عن علماء العربية تصورات عامة عن اللغة ونشأتها وحياتها وعن الصلة بين اللفظ ودلالته وعن القياس اللغوي ، وممن اهتم بهذا على وجه الخصوص أبو علي الفارسي، وابن جنّي ، ونجد نقُولاً عن غيرهما في الكتب الملخصة للآراء المختلفة كالمزهر للسيوطي . واهتم علماء العربية بتاريخ الدراسات اللغوية العربية فكانت المعاجم والمؤلفات المشهورة في طبقات اللغويين والنحاة وفي تلخيص آراء بعض المدارس النحوية [21].

بيد أن أولئك العلماء لم يصدروا عن نظرية متكاملة المعالم والسبل في دراساتهم اللغوية ، كما أنهم لم يعنوا بدرس الظاهرة اللغوية لتحديد أصولها التاريخية وذلك لمقارنتها بلغات تتلاقى معها في كثير من الأصول والفروع والمشابه الدلالية والصوتية للألفاظ ومحاولة وضع المعايير اللازمة لذلك.

الباحثون المعاصرون و المنهج التاريخي المقارن

من العوامل التي أسهمت في إرساء المنهج التاريخي المقارن في الدراسات العربية اعتمادُ نفر من الباحثين العرب في دراساتهم على قواعده المعروفة والدراسات التي قام بها المستشرقون وما جاءت به بحوثهم من نتائج مهمة ومقنعة في آن واحد، ومن هؤلاء شولتنس الذي قارن العبرية بالعربية وجاء بعده كل من ايفالد Ewald والسهوزن Olshausen فألفا في اللغة العبرية مستخدمين العربية في المقارنة ، كما ألف وليم رايت W. Wright كتابه: " محاضرات في النحو المقارن للغات السامية ". كما ألف بعده لاجارد Lagarde وبارت : Barth " بحوثا في أبنية الأسماء السامية" كما ألف" لندبرج" Landberg "النحو المقارن للغات السامية "وألف تسمّرن Zimnern كتابة " النحو المقارن للغات السامية" ، وجاء بعد هؤلاء عملاق هذا الفن كارل بروكلمان C.Brockelmann فألف كتابه الضخم "الأساس في النحو المقارن للغات السامية" وكل من جاء بعده عالة عليه أمثال أوليري DelaeyOlaery صاحب كتابي " المدخل الى اللغات السامية " " والتطور النحوي للغة العربية " الذي نشر في القاهرة سنة 1929م. وموسكاتي S.Moscati صاحب كتاب : " محاضرات في اللغات السامية " هذا إلى مئات المقالات التي تعالج موضوعات مفرده في شتى المجالات التي تعالج اللغات السامية وفق المنهج التاريخي المقارن[22].

وكان من أوائل الكتب التي تناولت العربية من منظور المنهج التاريخي المقارن للدارسين العرب كتاب عبد المجيد عابدين " المدخل إلى دراسة النحو العربي" ومن الآراء التي عرضها أن ما أعتور البحث النحوي القديم من هنات مرده إلى أن النحاة القدماء لم يكونوا يعرفون اللغات السامية، ومن تلك الدراسات كتاب خليل نامي وعنوانه " دراسات في اللغة العربية" الذي صدر سنة 1974م.

ومنذ بدايات الستينيات قَدَّم رمضان عبد التواب إسهامات موصولة في هذا المجال

سواء ما كان من ذلك في بحوث تم نشرها في مجلات أو ما وضعه أو ترجمه من مؤلفات كثيرة في هذا المجال ، وأسهم يعقوب بكر في كتابه " فقه اللغة العربية عام 1969م وإبراهيم السامرائي في كتبه " فقه اللغة المقارن ،1968م و"مباحث لغوية" 1971م ،و"التطور اللغوي التاريخي" 1981م، وغيرهم من الباحثين أمثال: محمود فهمي حجازي، وصبحي صالح ومحمد الأنطاكي وعبد الصبور شاهين وإسماعيل العمايرة[23]، أقول إن دراساتهم أسهمت إلى حد كبير في درس كثير من الظواهر العربية من منظور البحث اللغوي على هذه السبيل.

دراسات يعقوب بكر في ضوء المنهج التاريخي المقارن

قبل أن أعرض الأفكار التي تناولها د. يعقوب بكر في كتابه " دراسات في فقه اللغة العربية" أعرض كتابين أحدهما معنون "بنصوص في فقه اللغة العربية"[24]، وقد قصد منه تقديم نصوص في فقه اللغة من آثار القدماء ، وقد صنف تلك النصوص على ستة أبواب هي : مسائل عامة في اللغة والتصويب اللغوي ، والمعرّب ، والأضداد ، والقلب ، والإبدال ، والإتباع والمزاوجة ، وقبل أن يبدأ المؤلف بعرض تلك النصوص يترجم لأصحابها ترجمة موجزة ، ومن أولئك : ابن قتيبة (ت 267هـ) ، وابن جني (ت392هـ) ، وابن فارس (ت395هـ) والكسائي(ت 189هـ) وابن السكيت وثعلب (ت291هـ) والزُّبيدي (ت379هـ) والحريري (ت 516هـ) والجواليقي (ت465هـ) وقطرب (ت206هـ) والأصمعي (ت213هـ) وأبو حاتم السجستاني (ت255هـ) ، وأبو بكر بن الأنباري (ت 328هـ) . وأبو الطيب اللغوي (ت351هـ) ، وبعد الترجمة يعرض المؤلف الظاهرة اللغوية كما هي عند أولئك اللغويين، كما نجده في اختيار آخر[25] يعرض مجموعة من النصوص في النحو العربي في القرن الثاني إلى الرابع الهجري ، والآثار التي استقى منها النصوص هي : الكتاب لسيبويه (ت180هـ) ، وكتاب التصريف للمازني (ت247هـ) ، والمقتضب للمبرد

(ت285هـ) والموجز في النحو لابن السراج (ت316هـ) والإيضاح في علل النحو والجمل للزجاجي (ت337هـ) ، وإعراب ثلاثين سورة من القران الكريم لابن خالويه (ت370هـ)، والمنصف والخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جني (ت392هـ) وفي الجزء الثاني[26] اختار طائفة من النصوص لنحاة عاشوا فيما بين القرنين السادس والثامن للهجرة ، من المفصل للزمخشري (ت538هـ) مع شرح ابن يعيش (ت 643هـ) ، ومن البيان في غريب إعراب القرآن .. والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين والكوفيين وأسرار العربية .. لأبى البركات بن الأنباري (ت577هـ) ومن الشافية لابن الحاجب مع شرح الرضي أيضاً ، ومن ألفية ابن مالك (ت67هـ) مع شرح ابن عقيل (ت769هـ) كما أضاف إليها شرح الأشموني (ت929هـ) ، وقدم الباحث لنصوص كل نحوي بترجمة وافية له عُني فيها ببيان مكانه بين من تقدم عليه وتأخر عنه ، وفصل فيها الحديث عن أهم آثاره.

أهمية دراسات يعقوب بكر

ينهج الباحث في كتابه " دراسات في فقه اللغة العربية"[27] نهجاً مقارنا إذ يربط اللغة العربية بغيرها من اللغات السامية ، وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب : الباب الأول : العربية لغة سامية عالمية ، والباب الثاني : دراسات مقارنة في النحو العربي، وأما الباب الثالث فهو دراسات مقارنة في المعجم العربي .

يصدر الكاتب عن الرأي الذي يذهب إلى أنه صار من الممكن أن تحدد الصفات التي تكون بها اللغة لغةً سامية ، والشعب شعباً سامياً ، والحضارة حضارة سامية. فاللغة العربية تنتمي إلى الفرع الجنوبي من اللغات السامية الغربية[28] والتي تشمل :

1 - العربية الجنوبية القديمة في جنوب الجزيرة العربية وكانت تنقسم إلى لهجات :

السبئية والمعينية والقتبانية والحضرمية والأوسانية وآثارها تتراوح في القديم بين القرن

الثامن قبل الميلاد والقرن السادس الميلادي .

2 - المهرية والشحرية والسوقطرية ، وهي لهجات غير عربية تتردد اليوم في بعض أنحاء جنوب الجزيرة العربية .

3 - اللغات السامية في الحبشة وهي : الإثيوبية أو الجعز (اللغة القديمة المقدسة) والأمهرية (اللغة الرسمية) وتجرينيا . وتجْري أما الفرع الشمالي الكنعانية ، والأرامية : و ينتمي إلى الكنعانية :

1 - العبرية ؛ لغة العبريين.

2 - الفينيقية ؛ لغة نقوش المدن الفينيقية القديمة .

3 - المؤابية ؛ لغة المؤابيين في شرقي الأردن.

4 - الأوجاريتية ؛ لغة مدينة أوجاريت القديمة شمال اللاذقية . أمّا السامية الشرقية فهي الأكادية أو البابلية – الأشورية في أرض الرافدين قديماً ، وهذه الأسرة اللغوية جزء من مجموعة أوسع من اللغات أصطلح على تسميتها اللغات السامية – الحامية ،واللغات الحامية التي تشارك في هذه المجموعة الواسعة هي:

1 - المصرية (وسليلتها القبطية) في مصر القديمة.

2 - الليبية : البربرية في شمالي أفريقية غربي مصر.

3 - الكوشية (الصومالية) ولغة الجلا.

وتعد الثمودية واللحيانية والصفوية أقدم آثار اللغة العربية السابقة للعربية الفصحى، وهي تشمل معاً فترة من الزمن تقارب ألف عام ؛ أي تتراوح في زمانها بين القرن الخامس قبل الميلاد والقرن الرابع أو الخامس الميلادي .

ويرجع الكاتب التقارب بين اللغات السامية إلى افتراض أصل مشترك لها ، فالجانب الصوتي من اللغات السامية يتميز بغنى ملحوظ في طائفة الحروف الصامتة ، ومن خصائص اللغات السامية :

1 - تقوم الصيغ على نظام الجذور . وهي في معظمها ثلاثة حروف .

2 - كان الاسم معرباً في الأصل ، ولكن لم يحتفظ بنظام الإعراب إلاَّ قليلٌ من اللغات السامية كالعربية.

3 - يراعي في الجر بالإضافة أن يكون المضاف خالياً من أداة التعريف .

4 - تمتاز بنمط خاص من الجمع وهو ما يسمى جمع التكسير.

5 - اللغات السامية لا تعرف الكلمات المركبة - أسماء أو أفعالاً مثل detscribe (describe) وصف" في اللغة الإنجليزية.

6 - يمتاز الفعل السامي بسلسلة من الأوزان المزيدة التي تعبر عن معان مشتقة عن المعنى الأساسي.

7 - للغات السامية نظام في تصريف الفعل يختلف اختلافا تاماً عما في اللغات الهندية والأوربية فليس فيها صيغ أزمنة بالمعنى الصحيح.

8 - نظام التركيب يميز بين ما نسميه الجمل الفعلية والجمل الاسمية.

9 - والجملة تامة بسيطة التركيب.

ويشير الكاتب بعد ذلك ،إلى خصائص العربية ، فهي تشارك في خصائص اللغات السامية الآنفة الذكر ، ولكن تبقى اللغة العربية بعد ذلك خصائص تتميز بها من حيث هي لغة قوم لهم مزاج لغوي خاص ، فهي باختصار لغة قوة وإيجاز ودقة ومحافظة.

ويرجع أسباب انتشار العربية لعوامل رئيسة منها:

1 - انتشار الإسلام.

2 - كانت لغة الحكام والخلفاء والأمراء العرب.

3 - كانت اللغة الرسمية للإدارة.

4 - كانت لغة التجار العرب.

5 - تفوقها اللغوي.

وفي الباب الثاني (دراسات في النحو العربي) يطرق الباحث ميدان التفسير النحوي متخذاً المنهج التاريخي المقارن منطلقاً في الجدل والتحليل والمناقشة باعتبار اللغة العربية لغة سامية في المقام الأول ؛ ومن الصيغ التي درسها في هذه الباب الجذور وجموع التكسير، و إنّ ، أنّ ،لكنّ، أمْ ، إن النافية ، هُنا ، ثُمَّ ، هُلُمَّ ، إذْ ، إذا ، حيث ، أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك، ولعلّ أهمية هذه الدراسة وفقاً للمنهج التاريخي المقارن تتجلى من خلال الأمور التالية:

أولاً: أنها جلت بعض المسائل الخلافية: يلحظ القارئ أنّ بعض المسائل الخلافية بين أهل المذاهب النحوية قد بدت في ضوء هذا المنهج لا خلاف فيها ، فالباحث يحسم الخلاف بين البصريين والكوفيين حول الفتحة الممدودة في "أنَا" فالكوفيون يذهبون إلى أن الألف بعد النون من الكلمة نفسها ، اما البصريون فالضمير عندهم همزة ونون مفتوحة ، والألف زائدة يؤتى بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح، ولكن اتفاق العربية والآرامية والأكادية والعبرية في المدّ دليل على أنه أصلي[29].

ومن تلك المسائل التي عالجها في ضوء هذا المنهج مسألة نصبِ اسم "إنّ" ورفع خبرها[30] وفي ذلك يقرر رأيه ، فهو يذهب إلى أن معنى "إنّ" في اللغات السامية " انظر: فقولنا إن زيداً قائم تقديره: إن= انظر زيداً! (هو) قائم ، فقائم ليس في الواقع خبراً لزيد، فإن زيداً مفعول به لانّ ، ولكنّه خبر لضمير محذوف تقديره "هو" فالبصريون والكوفيون يختلفون في سبب رفع خبر إنّ ، فيذهب البصريون إلى أنّه رفع لأنه مشبه بالفاعل ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الخبر مرفوع قبل دخول إن . فقول يعقوب بكر إنّ "قائم" خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هو" قول أذهب رائحة الخلاف بين الفريقين. كما يحسم الخلاف بين البصريين والكوفيين حول اشتقاق "هَلُمَّ" فالبصريون يشتقونها من (ها) التي للتنبية و(لُمَّ) أو (لُممْ) فعل الأمر من (لَمّ)، والكوفيون يشتقونها من (هَلْ) و (أُمَّ) فعل الأمر من أمّه إذا قصده، وهل هنا ليست هل الاستفهامية وإنّما هي للزجر والحثّ

ويضعف الباحث كلا الاشتقاقين لأن الأول يتطلب تقصير حركة (ها) والثاني يستلزم حذف الهمزة من (أمْ) وصيغة هَلُمَّ عند الفريقين لازمة بمعنى تعال ، ولكنها قد تكون متعدية بمعنى هاتِ ، ويرى الباحثُ أنَ هَلُمَّ مركبة من هل وميم مشددة ، لأن الميم من العناصر الإرشادية الشائعة الاستعمال في اللغات السامية عامة ، ولكنَّ (هل) تنتهي بضمة في هَلُمَّ وقد تكون الضمة هنا من أثر الميم[31].

ثانياً : اعتماده على آراء علماء اللغات السامية : يعتمد الباحث في جُل آرائه على آراء علماء اللغات السامية ، ويتابعهم في كثير من ملاحظاتهم ، كما يأوي إلى نتائج دراساتهم مستفيداً منها ومستعصما بها، فهو يستند إلى رأي موسكاتي في تأكيد أن اللغات السامية كانت تملك في الأصل جذورا ثنائية وثلاثية ، وأنه في مرحلة معينة من تطور اللغات السامية ساد النظام الثلاثي ؛ فدخلت فيه الجذور الثنائية بإضافة حرف ثالث إليها[32].

كما يستند إلى رأي بروكلمان في أنّ " إنْ" النافية تطورت صوتياً عن (أيْن) إلى (أينْ) ومن ثم إلى إينْ وأخيراً (إنْ) ، كما يستند الى رأي فيشر – في أن "إنْ" وضعت أصلا للنفي مثل أين العبرية، ورأي بارت الذي يرى أن "إنْ" الحبشية التي تقابل "إنْ " النافية لا تستعمل للشرط وليس من الغريب في رأيه أن يتطور الاستفهام إلى نفي، فنحن نعرف أنّ من الاستفهام قد يكون للإنكار، ويُطلق على هذا الاستفهام الانكاري في اللغات الأوروبية اسم الاستفهام البلاغي rhetorical question[33]

ثالثاً: مخالفة آراء النحاة القدماء:

ويذهب أحياناً مذهباً يخالف فيه النحاة العرب القدماء فحينما يقول ابن يعيش في تركيب " أعلم أنما زيد قادم " إنّه يجوز أن تكون ما زائدة مؤكدة ، فلا تكفُّ أنّ عن العمل، فيقال : أعلم أنما زيداً قادم" يقول يعقوب بكر[34] في تحليل هذا التركيب وإعرابه: إنّ ما معمولة "لأنّ" في محل نصب بها، وزيداً بدل من ما منصوب ، وقادم خبر لمبتدأ محذوف

تقديره هو ، وهذا ملحظ طريف في الإعراب.

والمعروف في النظام النحوي أن ما تكف " إنّ" عن العمل ولكن يعقوب بكر يقرر أن القوة الإشارية في "إنّ" تنصب كلُّها على ما ، فتكون الجملة بعدها كأنها بدلٌ منها ، وأنّ (ما) إشارية أضيفت لتزيد القوة الإشارية في "إن" ويسميها العرب زائدة وهي تسمية صحيحة من ناحية الشكل ، ولكنّها تسمية لا تتناول الموضوع[35].

ويتفق مع علماء اللغات السامية في أنّ جموع التكسير كانت في الأصل أسماءً مفردة لها معنى كليٌّ Collective تطورت بعد ذلك إلى جموع لأسماءٍ مفردة معينة، وفي ذلك مخالفة للنحاة العرب الذين يرون أنّ جموع التكسير مشتقة في الأصل من أسماء مفردة بتكسير صيغ هذه الأسماء المفردة أي بتغيير حركاتها ، وإضافة حروف إليها أو حذف حروف منها ، وحجة المحدثين في ذلك ما يراه بارت أن جمع التكسير الواحد قد يشمل صيغاً مفردة متباينة[36] وأن المفرد الواحد قد يجمع جموع تكسير مختلفة[37]، هذا إلى أنه ليس ثمة أساسٌ صوتي أو شكل ثابت نستطيع به اشتقاق جمع التكسير من المفرد! فأحيانا نجد الجمع قصير الصيغة بالنسبة إلى المفرد مثل صاحب وصحب وأحياناً نجد العكس (مثل : ضرسٍ وضروس) ثم قد يشتمل الجمع على حروف زائدة ليست في المفرد مثل (صاحب و أصحاب) أو تحذف منه حروف زائدة نجدها في المفرد مثل " حكمة وحكم"[38].

رابعاً : التوفيق بين القدماء والمحدثين:

ومن المسائل التي يوفق فيها بين القدماء من النحاة العرب وعلماء اللغات السامية مسألة صيغة "أم"[39] فالقدماء يذهبون الى أنّ "أم" تدل على معنى مركب تستعمل فيه ويشملُ الاستفهام وتعليق الحكم بأحد المذكورين[40]، ويرى جمهرة علماء اللغات السامية أن الأصل في "أم" معنى الشرط ؛ فهو يوفق بين الرأيين بقوله " إن أداة الشرط يمكن أن تصبح أداة استفهام ، فحرفا الشرط "إمَ" الحبشية و"إمْ" العبرية قد يتصدران الاستفهام"

ويؤيد أصالة معنى الشرط في "أمْ" أنّ حرف الشرط إمْ في العبرية قد يستعمل استعمال أم العربية.

ويحلل "لكنْ"[41] إلى (لا) الإشارية أو المؤكدة + كِنْ = "كذلك" في العبرية ، وتتفق بعض أراء القدماء مع المنهج التاريخي وذلك في تحليل " لكنّ" الذي يرى أنها مكوّنه من " لكنْ" + "أنّ" فهذا التحليل يتفق مع معرفتنا من أنّ" لكنّ" تنصب الاسم بعدها ، فيظهر أنّ قوة النصب في "لكنّ" ترجع إلى "أنّ" المتضمّنة فيها ، ولمّا كانت أنّ مختصة بالدخول على الجمل الاسمية ؛ اختصت لكنّ بالدخول على الجمل الاسمية كذلك.

خامساً: أراء مخالفة لعلماء اللغات السامية : يرى الدكتور يعقوب بكر أنّ اللغات السامية تستعمل ثلاث صيغ لضمير المتكلم هي:

1 - أقدمها صيغة "أنا" التي نجدها في العربية والأرامية ونجدها مقصّرة في الحبشية.

2 - ثم صيغة "أناكُ" في الأكادية والكنعانية.

3 - ثم الصيغة المتأخرة "أني" التي نجدها في العبرية والأوجاريتية وبعض اللهجات العربية الحديثة[42].

ويرد على بروكلمان وغيره من علماء اللغات السامية إذ يرون أنّ "أنا" مكونة من الأداة الإشارية أنْ + الضمير "أ" ويرى الباحث أنها مكونة من الضمير (أ) (المتصل بالمضارع) + النهاية الإشارية "نا".

كما يرى أنّ "أناك" نشأت عن صيغة أنا أضيف إليها ضمير المتكلم المتصل بالفعل الماضي في الأكادية والكنعانية .

ومن آرائه أن صيغة " أني " مكونة من الضمير "أ" (المتصل بالمضارع) + النهاية الإشارية "ني" لا من أن+يَ كما يرى بروكلمان وباور –لياندر، وبارت[43].

ومن الآراء التي عرضها رأيه في حرف العطف "ثُمَّ" الذي يفيد الترتيب مع التراخي، فهو يرى أنه قد يكون متفرعاً عن ثَمَّ المركبة من ثاء (في العربية والاوجاريتية) أو شين (في

العبرية) أو تاء (في الأرامية) وهي إشارية + ميم مشددة أو مخفَّفة" وهي أيضا إشارية، وحجته في ذلك أنّ فتحة الثاء صارت ضمة على سبيل المماثلة[44].

دراسات يعقوب بكر المعجمية

وفي الباب الثالث " دراسات في المعجم العربي" الذي أتبعة بكتابة " دراسات مقارنة في المعجم العربي"[45] تناول الباحث مواد لغوية لها نظائر في اللغات السامية الأخرى ، وألفاظاً معربة عن بعض اللغات السامية كالعبرية والآرامية، وغير السامية كالفارسية واللاتينية واليونانية ، وحرص الباحث في هذه الدراسة على استقراء ما في المعاجم العربية المختلفة ، ويورد الشواهد على معاني تلك المواد ، ثُمّ يقارن بين الدلالات العربية والدلالات السامية وغير السامية ، فهو يهدف الى تلمس الأصول التي أخذت منها معتمداً في ذلك على دراسات علماء اللغات السامية ، والمعاجم العربية وكتب أهل اللغة في هذا الباب. فكلمة " أرَسَ " وجمعها "أراريس" ومعناها الزّراعون ليست عربية وإنما هي من أصل عبري متأخر أو أرامي ، وأن هذا الأصل قد يكون منقولاً عن لغة هي الأكادية[46].

وكلمة أسر شائعة الاستعمال في الحبشية والعبرية والأرامية والأكادية والأوجاريتية ، والمعنى الأصيل للمادة في هذه اللغات جميعاً هو الربط و الحصر ، وأن أزر العربية لها نظائر في العبرية والأوجاريتية وبعض السريانية ، والمادّتان أزر وأسر متقاربتان لفظاً ومعنى ولكنّ بعض اللغات السامية شاءت أن تخصص أزر لشد الإزار خاصة[47].

وكلمة أَلأُسْطُبَّة أو أصْطُبَّة ، وهي مشاقة الكتان (ما سقط منه) معرب Stuppa ستَّبَا "اللاتينية المأخوذة عن " ستُبي" اليونانية ، والكلمتان اللاتينية واليونانية هما "النسيج الخشن من الكتّان أو القنّب"[48].

تعقيب

لعلّ الدراسات التي تناولت النظام اللغوي العربي في ضوء المنهج التاريخي تسعى نحو ضبط الظاهرة اللغوية وتفسير قضايا العربية ، مستأنسة بتجليات الدراسات الغربية التي أفرزت بعد البحث مستخلصاتها المتوالية ضمن منظومة واسعة.

وهذه الدراسات ومنها دراسة يعقوب بكر ، ترمي إلى تأصيل نتائجها ، متخذة الألفاظ والنظامين النحوي والصرفيً مادة لفرضياتها ، وهي تؤكد حاجة العربية إلى اللغات السامية ، كما تحاول أن تتبين موقع العربية من تلك اللغات ، وقد توصلت إلى تفسيرات حاسمة ، ومنها في مجال الدراسات المعجمية أنها مازت بعض الألفاظ الأصلية من الدخيلة ، وكشفت عن أصول تلك الألفاظ مستعينةً في ذلك بما ورد عند المعجميين من إشارات موجزةٍ ، وشذرات متفرقةٍ – مثل كتاب المعَرَّب للجواليقي، ومستأنسة بمحاولات المستشرقين في هذا المجال ، ولم تقف عند بابة اللغات السامية ناظرة إلى الداخل فقط ، بل حاولت تحقيق تلك الأصول بالنظر الى اللغات الأخرى كالفارسية واللاتينية ، والإغريقية، كما حاولت أن تتتبَّع التطور الدلالي والصوتي لتلك الكلمات ، ولعل ما ينقصها في ذلك هو تحديد الفترات الزمنية التي عُرِّبت فيها تلك الكلمات ، وما الكلمات التي أصبحت أكثر تجذراً في الاستعمال اللغويً لتنماز عن تلك التي قبلها النظام اللغوي ثمّ لفظها بعد حين من ولوجها إليه، كما أن تلك الدراسات لم تتتبع التطور الدلالي من حيث الحقيقة والمجاز .

وأما في مجال النظام النحوي " الذي يُعَدُّ من الثوابت بالنسبة للمتغيرات اللغوية السَّريعة التي تعتري الجوانب البلاغية ، ومعاني الألفاظ ، فقد كانت عناية هؤلاء بالمقارنات النحوية مسوغة في سبيل البحث عن القواسم المشتركة التي تجمع اللغات السامية في إطار واحد من الأصل المشترك"[49]. وقد حسمت بعض الخلافات حول تفسير بعض المسائل النحوية التي وقف عندها القدماء ، وقدمت افتراضات لبعض المسائل ، ولكنً

إيغالها في الاستشهاد والتفسير والتأويل جعلها تجنح نحو تفسير تلك المسائل لا إلى تيسيرها، " وحتى إذا أمعنا النظر فيما توصل إليه الدارسون في هذا المجال فلن نجد نتاجاً متكاملا يرقى إلى مرتبة نظام نحوي واصف للعربية وتطورها"[50]. أما في الدراسات الصرفية فإنها كشفت لنا كثيراً من الأقيسة المهجورة وساعدت على تبين كثير من الصيغ الصرفية التي تأثرت فيها العربية بغيرها ، كما بينت الصيغ الصرفية التي اشتركت فيها العربية مع أخواتها والصيغ التي انفردت بها عنها[51].

وعلى الرغم من النتائج المقنعة أحيانا والتقدم المطرد في أساليب البحث إلا أن تلك النتائج تنطوي على محاذير تلزم الدارس بالاحتراس حينما يستند إلى أركانها المسندة ، فالمعروف أنّ التراث اللغوي العربي لم يدرس قديماً وفقا للمنهج التاريخي وإنما درس ضمن نسق منهجي خاص به، وصدر دارسوه عن مذاهب ورؤى تتفق والمنهج العقلي من حيث الاجتهاد في التحليل والوصف والقياس والاحتكام إلى فن القول العربي خلال عصور الاحتجاج مستفيدين من التيارات الحضارية حينما حملت معها نظراتٍ فلسفيةً فولجت بها في النظام اللغوي . ولكنه أي (التراث اللغوي) بقي معروضا بثوابته ومتغيراته أمام التيارات المنهجية المتجددة ، التي تحاول بأدواتها المعرفية أن تدفع به الى الأمام ، ويثور تساؤل مشروع عن قدرة المنهج الواحد كالمنهج التاريخي المقارن لمعالجة ذلك التراث الضخم ووضع نظام متكامل واصف له وهل استطاع أتباعه أن يضعوا معجماً ليستوعب التطور الدلالي التاريخي بكل مراحله للكلمات الدخيلة عامة ، وأن يضعوا القواعد المحدَّدة والعلامات المميزة لكل لغة من اللغات السامية ؟ أم أنهم في حالة انتظار دائم لما تأتي به الدراسات الغربية من نتائج ليتداولوها.

لا ريب أن اكتمال رؤية أصحاب هذا المنهج تتحقق حينما تزول تلك المشكلات التي تحول بينهم وبين الغائب من الحقائق ، ومن أظهر تلك المشكلات التي تظل قائمة في وجه الباحثين الذين يسيرون على جادة هذا المنهج[52]:

أولاً : مشكلات الاعتماد على الكتابة دون النطق في وصف اللغات.

ثانياً : انقراض كثير من اللغات السامية.

ثالثاً : انقراض اللغة السامية الأم ، ولذا فقد تطرق الشك في أذهان بعض الباحثين إلى وجود هذه اللغة أصلاً.

رابعاً : إنّ المراحل الموغلة في القدم لجانب آخر من تلك اللغات ما زال يكتنفه الغموض.

خامساً : صعوبة الوصول إلى ترتيب يبين تدرّج هذه اللغات زمنياً في انفصالها عن اللغة الأم، ولذا نرى الباحثين يلتمسون لذلك أدلّةً وقرائن من خارج اللغة كالمستوى الحضاري للأمة أو سوى ذلك من أدلّة ظنية تحتمل الشك .

سادساً : ثمة عقبات واجهت العلماء في معرفة العلاقة بين الأسر اللّغوية كالأسرة السامية، والحامية ، والهندواروبية . ويبقى أمام أصحاب هذا المنهج مشكلة تؤرق جهدهم تتلخص في " أن هناك اكتشافات جديدة لكتابات مسجلة ما تزال يتوصل إليها ، ويجب كلما أكتشف شئ من ذلك أن يعاد النظر في النتائج المقارنة السابقة ، التي كان بعضها فرضياً ويدخل عليها من التعديلات ما هو ضروري بعد الاستفادة من تلك الشواهد الجديدة"[53].

الهوامش

(1) رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 181.

(2) اعتمدت في هذا العرض : د. عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب اللغوية ، ص 14-15. علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة ، ص 54، 55 . د. ابراهيم السامرائي ، التطور اللغوي التاريخي ، ص 24، 25.

(3) إن القرن التاسع عشر هو قرن النزعة التطورية والعلوم الطبيعية وهو فترة عظيمة من فترات " التاريخ للظواهر المختلفة " وكان لنظرية دارون وللعلم الطبيعي أثرهما في التغيرات اللغوية ، وكانت نظرية دارون في التطور قد أثرت في مناهج العلوم والفلسفة جميعاً". انظر : د. محمود السعران ،علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 335.

(4) د. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 15.

(5) انظر كتابه أسس علم اللغة ، ترجمة د. أحمد مختار عمر ، ص 58.

(6) يرى ماريو باي ، أن المقارنة بين صيغ لغات قديمة مثل السنسكريتية واليونانية القديمة واللاتينية والأيرلندية القديمة والسلافية القديمة والقوطية تؤكد أن كل هذه اللغات قد تشعبت عن لغة واحدة غير مكتوبة وقد أدى هذا إلى اختيار أسم اللغات الهندية الأوروبية لهذه العائلة . المرجع السابق ، ص 59.

(7) رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، ص 7.

(8) أولمان ، دور الكلمة في اللغة . ترجمة د. كمال بشر ، ص 156.

(9) إذا صحت تسمية المنهج التاريخي Historical Linguistics بأنه منهج حركي dynamic فإنه يصح تسمية المنهج الوصفي Descriptive Linguistic بأنه ساكن ، وهو يدرس الظاهرة اللغوية كما هي مستعملة في زمان ومكان محددين، وأشير إلى أن المنهج الوصفي هو أساس المناهج الأخرى ومنها التاريخي والمقارن.

(10) ماريو باي ، أسس علم اللغة ، ص 137.

(11) انظر: ماريو باي ، أسس علم اللغة ، ص 36 . رمضان عبد التواب المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ص 1970. عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 21 . محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 78-79. إسماعيل العمايرة ، المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، ص 15.

(12) عبد الصبور شاهين ، في التطور اللغوي ، ص 21.

(13) رمضان عبد التواب ، المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ص 200.

(14) في التطور اللغوي ، ص 5.

(15) مدخل الى علم اللسان الحديث ، مجلة اللسانيات ، المجلد الثاني ، جامعة الجزائر ، سنة 1972، ص12-13.

(16) اسماعيل عمايرة ، المستشرقون والمناهج اللغوية ، ص 14.

(17) المرجع السابق ، ص 42.

(18) كمال محمد بشر ، دراسات في علم اللغة – القسم الثاني، ص51

(19) الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتابه "العين" ، 232/1، أود الإشارة هنا الى أن كتاب سيبوية وهو أعظم أثر كتبه لغوي عربي يصف فيه اللسان العربي من حيث الأصوات والنظامان النحوي والصرفي والصيغ والتراكيب لم يتناول الظاهرة العربية مقارنة مع غيرها من اللغات.

(20) انظر: كتابه فصول في فقه اللغة ، ص 42-45.

(21) نظر كتابه : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 328.

(22) انظر :رمضان عبد التواب ، المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ص 3-20

(23) انظر : عطا محمد محمود موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين . رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية، ص ٥٧.

(24) الكتاب في جزأين ، دار النهضة ببيروت 1971.

(25) نصوص في النحو العربي ، الجزء الأول . صدر سنة 1970 عن دار لنهضة ببيروت .

(26) صدر سنة 1971 عن دار النهضة ببيروت .

(27) صدر سنة 1969 عن مكتبة لبنان ، بيروت.

(28) أكثر ما ورد في الباب هو إعادة لآراء المستشرقين الذين درسوا اللغات السامية ، انظر مثلا : كارل بروكلمان.

اللغات السامية وخصائصها ، فقه اللغات السامية ، ترجمة رمضان عبد التواب ، ص 11-34.

(29) دراسات في فقه اللغة العربية ، ص 37.

(30) المرجع السابق ،ص 48-53.

(31) المرجع السابق ، ص 72.

(32) ص 29.

(33) ص 66.65.64.

(34) ص 57.

(35) ص 54.

(36) مثل : فُعول ، قد تكون جمعاً لفَعْل مثل : بَحْر: بُحُور وجمعا لفَعَل، مثل أسَد وأُسُود، وجمعا لفَعِل مثل مَلِك ومُلُوك، وجمعا لفاعل مثل: جالِس وجُلُوس انظر ص 30 .

(37) مثل : الساق تجمع على سوق وسيقان وأسوُق . انظر ص 30 .

(38) ص 30.

(39) ص 60-64.

(40) فمثلا عبارة : أزيدٌ عندك أم عمرو ، فالسؤال عن معنى أيهما ، فكأن في الجملة استفهامين يتعلق أحدهما بزيد والثاني بعمرو.

(41) ص 59.58

(42) ص 47.46.45.44.43.40

(43) ص 68، 69.

(44) ص 86، 158.

(45) منشورات جامعة بيروت العربية ، بيروت ، 1970

(46) ص 86، 91.

(47) ص 401، 107

(48) ص 124، 135.

(49) إسماعيل أحمد عمايرة ، المستشرقون والمناهج اللغوية ، ص 192.

(50) عطا محمد محمود موسى ، مناهج الدرس النحوي في العلم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه ،ص191 .

(51) إسماعيل أحمد عمايرة ، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص 197.

(52) المرجع السابق، ص 50-59.

(53) ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ص 176

المصادر والمراجع

(1) ابراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي ، الطبعة الثانية ، دار الأندلس ، بيروت، 1981.
(2) أحمد نصيف الجنابي: ملامح من تاريخ اللغة العربية ، الطبعة الأولى ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981.
(3) إسماعيل أحمد عمايرة : المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، الطبعة الأولى ، دار الملاحي للنشر والتوزيع ، إربد ، 1988.
(4) أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ترجمة كمال بشر، الطبعة الثانية ، القاهرة، 1969.
(5) الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة ،1409.
(6) رمضان عبد التواب : التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض.
(7) رمضان عبد التواب : المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1985.
(8) رياض قاسم : اتجهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، 1985.
(9) السيد يعقوب بكر : دراسات في فقه اللغة العربية ، مكتبة لبنان ، بيروت 1969.
(10) السيد يعقوب بكر : دراسات مقارنة في المعجم العربي ، جامعة بيروت العربية ، بيروت 1970.
(11) السيد يعقوب بكر : نصوص في فقه اللغة العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971.
(12) السيد يعقوب بكر : نصوص في النحو العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1970.
(13) صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، الطبعة السادسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1976.
(14) عبد الرحمن الحاج صالح: مدخل الى علم اللسان الحديث ، مجلة اللسانيات ، المجلد الثاني، جامعة الجزائر، 1972.
(15) عبد الصبور شاهين: في التطور اللغوي ، مكتبة الشباب ، القاهرة ،1988.
(16) عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988.
(17) عطا محمد محمود موسى : مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية.
(18) علي عبد الواحد وافي : علم اللغة ، الطبعة السابعة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د.ت.
(19) كارل بروكلمان: اللغات السامية وخصائصها ، فقه اللغات السامية ، ترجمة : رمضان عبد التواب .
(20) كمال محمد بشر : دراسات في علم اللغة – القسم الثاني ، دار المعارف ، مصر 1969.
(21) ماريو باي : أسس علم اللغة ، ترجمة أحمد مختار عمر ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة ،1983.
(22) محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر، 1992
(23) مناف مهدي محمد : ملامح من حياة اللغة العربية ، مجلة اللسان العربي ، العدد 13، ديسمبر ،1988.
(24) ميشال زكريا : الألسنية (علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام) الطبعة الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1983.